



محضر الاجتماع التاسع عشر (عن بُعد)
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
10-8 فبراير 2022م

محضر الاجتماع التاسع عشر (عن بعد)
 للجنة تنمية القدرات المؤسسية
 للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
 10-8 فبراير 2022م

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها التاسع عشر عن بعد عبر منصة (BlackBoard Collaborate) أيام الثلاثاء والإربعاء والخميس الموافق للفترة 10-8 فبراير 2022م بناء على دعوة موجهة من معالي الأمين العام للمنظمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الآتي ذكرهم:

الاسم	المنصب	الصفة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان		
الفاضل/ محمد بن سعيد بن سويلم النهاني	رئيس مكتب التخطيط	رئيس اللجنة
الفاضل/ سعيد بن سالم الحجري	مدير مركز التدريب	عضو
الفاضلة/ شيماء بنت زهران الهنائية	رئيسة قسم المنظمات الدولية	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
السيد/ وميض مجيد عبد الجبار	معاون مدير عام	نائب رئيس اللجنة
السيدة/ بتول حسن محمد	مدير قسم التنسيق	عضو
السيد/ علي كريم حسين ظاهر الفتلاوي	خبير	عضو
الأمانة العامة للمنظمة العربية		
السيد/ المنجي الحمامي	المشرف العام للأمانة العامة	عضو
السيدة/ فاطمة عطار	مكلفة بمهمة لدى الأمين العام للمنظمة	مقرّر اللجنة
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		
السيد/ هاني حسن محمد	وكيل وزارة	عضو
السيد/ أحمد قزامل	مدير عام	عضو
السيدة/ نشوة محمد مسعود الوحش	مدير عام المؤتمرات المحلية	عضو
السيدة/ سارة علوان	مراجع	عضو

الاسم	المنصب	الصفة
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية		
السيد / منير المناصير	مدير	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
السيد / د. سعود غصاب الزمانان	مدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية	عضو
السيدة / هبه علي العوضي	مرآب علاقات دولية	عضو
ديوان المحاسبة بدولة قطر		
السيدة / رنا ماضي الهاجري	مدير مركز التميز للتدريب والتطوير	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية		
السيد / صلاح الدين المختوم	مدير مركز التكوين	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية – دولة فلسطين		
السيد / يوسف حنتش	رئيس وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات	عضو
السيدة / سمردويكات	مدير دائرة التدريب	عضو
ديوان المحاسبة- الجمهورية اللبنانية		
السيد / أفرام الخوري	مستشار وقاضي	عضو
السيد / عمر الدغيلي	رئيس مصلحة	عضو

كما حضر الاجتماع الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي.

وقد افتتح الاجتماع رئيس اللجنة الفاضل/ محمد بن سعيد بن سويلم النهائي، مرحباً بأعضاء اللجنة ومثنيا على جهودهم المخلصة من أجل إنجاز عمل اللجنة ومتمنيا الصحة للجميع خاصة بعد تغيير ظروف عقد هذا الاجتماع عن بعد عوض استضافته من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بالنظر لتواصل انتشار جائحة كوفيد 19 وحفاظا على سلامة الجميع. وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

بعد استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال، وعلى إثر طلب الأمانة العامة إدراج تعديل على صياغة عنوان البند 2، تم اعتماد التعديل المقترح وإقرار جدول الأعمال وفقاً للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب لسنة 2021 واللقاءات التدريبية المبرمج تنفيذها خلال سنة 2021 في إطار أنشطة لجان المنظمة.

البند الثالث: تشكيل فريق لتقييم نتائج اللقاءات التي تم تنفيذها خلال السنوات 2019، 2020 و2021

البند الرابع: النظر في إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب لسنة 2022.

البند الخامس: متابعة توصيات التدريب لسنتي 2019 و2020.

البند السادس: متابعة تنفيذ خطة التعلم الإلكتروني:

- متابعة تنفيذ الدورات التدريبية التي عبّرت الأجهزة في كل من مصر والبحرين عن استعدادها لتقديمها عبر تقنية التعلم الإلكتروني.
- نتائج الدورة التدريبية التي نفذها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية حول "الرقابة على الأداء".

البند السابع: النظر في تقرير نتائج أعمال مجموعات التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية.

البند الثامن: النظر في التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

البند التاسع: النظر في نتائج اللقاء التدريبي حول "التقييم الذاتي للتراهة (انتوسنت)" الذي نظمه ديوان الرقابة المالية والإدارية الاتحادي بجمهورية العراق

البند العاشر: النظر في نتائج الدورة التدريبية حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث" التي نفذها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

البند الحادي عشر: عرض نتائج المشاركة في الاجتماع 20 للجنة تنمية القدرات للإنتوساي "INTOSAI CBC"

البند الثاني عشر: النظر في نتائج مسابقة البحث العلمي الثالثة عشر في مجال البحث العلمي وتعيين الفائزين فيها.

البند الثالث عشر: استكمال دراسة مقترحات الأجهزة حول المحاور الفنية التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع السنوي عن بعد للجنة تنمية القدرات للإنتوساي، والنظر في رأي رئيس اللجنة حول هذه المقترحات.

البند الرابع عشر: النظر في إنجازات الخطة التشغيلية لعام 2021 وإعداد تقرير نشاط اللجنة لسنة 2021.
البند الخامس عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2022.

البند السادس عشر: النظر في تقرير نشاط ممثل اللجنة في الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028، حول التقدم في إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

البند السابع عشر: النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار SAI PMF

البند الثامن عشر: النظر في تقدم تنفيذ مذكرة مفاهيم تقرير أداء الأجهزة.

البند التاسع عشر: النظر في التقدم بالإعداد للمؤتمر الدوري بين المنظمة العربية والأوروساي المزمع عقده خلال سنة 2022

البند العشرون: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاه مع الأسوساي.

البند الواحد والعشرون: اختيار موضوع الندوة التي تنظم خلال الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للمنظمة.

البند الثاني والعشرون: إعداد النظام الداخلي للجنة.

البند الثالث والعشرون: ما يستجد من الأعمال.

البند الرابع والعشرون: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

وتم إقرار جدول الأعمال على النحو المذكور والمصادقة عليه.

البند الثاني: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب لسنة 2021 واللقاءات التدريبية المبرمج تنفيذها خلال سنة 2021 في إطار أنشطة لجان المنظمة.

تضمن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب لسنة 2021 الذي صادقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة واعتمد تنفيذه في صيغته الجديدة المجلس التنفيذي للمنظمة في قراره رقم 2021/313 م.ت (62) - النقطة الرابعة- والتي تضمنت اعتماد خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2021 والتي تمثلت في:

- تنظيم اللقاء العلمي "تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة" من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر،
- تنظيم اللقاء التدريبي "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية" من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (وذلك بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية والرقابية)،
- تنظيم اللقاء التدريبي "الرقابة على الدين العام" من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين
- تنظيم لقاء تدريبي حول موضوع "تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة" من قبل مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
- تنظيم لقاء تدريبي حول موضوع "المحاسبة الحكومية المبنية على أساس الاستحقاق في ضوء المعايير الدولية (IPSASs) من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت،

وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة بإعداد وتنفيذ هذه اللقاءات وإعداد التقارير المتعلقة بها وتمّ عرضها على اللجنة لدراستها والمصادقة عليها بعد إدخال التعديلات التي تراها مناسبة في شأنها وتقديم ما تراه مناسباً من توصيات لدعم القيمة المضافة من تنفيذ خطة العمل.

كما وافق المجلس التنفيذي في قراره 2021/313 النقطة 17 على إدراج البرامج التالية ضمن خطة التدريب للعام 2021:

- ورشة عمل تطبيقية بالتعاون مع (AFROSAI-E) للاطلاع على "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي" والتي تمّ تنفيذها عن بعد " خلال يومي 22 و23 سبتمبر 2021 وإعداد التقرير الذي تمّ عرضه على أنظار أعضاء لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة بصفتها رئيسة المشروع للنظر فيه وتمّ عرض الأمر على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً.
- لقاء تدريبي حول الرقابة على الهدف الفرعي 4-1: ضمان أن يتمّ جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثنائي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030 والذي تمّ تأجيل تنفيذه إلى الفترة 20-24 فبراير 2022 وتمّ عرض الأمر على اللجنة الموقرة للمصادقة عليه.

- ورشة تدريبية حول محتوى دليل رقابة الالتزام والتي تم تأجيل تنفيذها نظرا لعدم اصدار هذا الدليل من قبل مبادرة تنمية الانتوساي. وتم عرض الأمر على اللجنة لإعادة جدولته خلال عام 2022.

وبعد التداول والنقاش بين أعضائها الكرام:

1. أثنت اللجنة على جهود جميع الأجهزة التي تولت تنظيم اللقاءات العلمية والتدريبية مع الأمانة العامة المدرجة ضمن خطة التدريب لسنة 2021 المشار إليها وتنفيذها عن بعد باعتماد تقنيات التعلم الإلكتروني. وأوصت باعتماد كل تقارير اللقاءات التدريبية (مرفق 1)،
2. وأوصت اللجنة الاسترشاد بالنموذج المعد لتقييم المادة العلمية والذي قامت ممثلة ديوان المحاسبة بدولة قطر مشكورة بإرساله، ويترك لكل جهاز الاسترشاد بالنموذج من عدمه،
3. تمت احاطة اللجنة بالتقرير المتعلق بورشة العمل التطبيقية المنجزة بالتعاون مع (AFROSAI-E) " (مرفق 2). للاطلاع على "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي" وأوصت باحاطة الأجهزة بالموضوع.
4. وقررت اللجنة إعادة جدولة الورشة التدريبية حول محتوى دليل رقابة الالتزام خلال عام 2022 والتي تم تأجيل تنفيذها نظرا لعدم اصدار هذا الدليل من قبل مبادرة تنمية الانتوساي.

البند الثالث: تشكيل فريق لتقييم نتائج اللقاءات التي تم تنفيذها خلال السنوات 2019، 2020 و2021

حرصا من لجنة تنمية القدرات المؤسسية على تقييم برامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي والاستفادة من جوانبها الإيجابية والسلبية في إعداد البرامج المستقبلية للمنظمة فقد دأبت اللجنة على تشكيل فرق لتقييم نتائج اللقاءات التدريبية والعلمية للسنوات المنقضية وعرضها على اجتماعات المجلس التنفيذي لاعتمادها وتزويد الأجهزة الأعضاء بها للاستفادة منها.

وتمهيدا لتقييم نتائج اللقاءات التي نفذت خلال السنوات 2019، 2020 و2021 وبعد التداول بين أعضائها شكّلت اللجنة فريقا يضم كل من رئاسة اللجنة والأمانة العامة لإعداد هذ التقييم وعرضه على أعضاء اللجنة في اجتماعها القادم.

البند الرابع: النظر في إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب لسنة 2022.

تضمن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2022 الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة بدولة قطر خلال الفترة من 12 إلى 2019/11/14، تنظيم لقاء علمي وأربعة لقاءات تدريبية حول عدد من المواضيع المتعلقة بالعمل الرقابي. وتمثّل هذه اللقاءات في ما يلي:

- لقاء علمي حول موضوع "الرقابة على الصناعات الاستخراجية"
- لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على الاستثمارات العامة"
- لقاء تدريبي حول موضوع "مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة"
- لقاء تدريبي حول موضوع "رقابة الأداء على قطاع الاتصالات"
- لقاء تدريبي حول موضوع "تدقيق إيرادات الجمارك"

وتمهيدا لإعداد مشروع الخطة التفصيلية المتعلقة بكل لقاء من هذه اللقاءات وعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والستين، عممت الأمانة العامة النموذج، الذي أعدته لجنة تنمية القدرات المؤسسية لكل لقاء، وطلبت إلى كل جهاز تضمنين كل نموذج البيانات المطلوبة، وموافاة الأمانة العامة به. وأعدت مشروع خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لعام 2022.

وقد تلقت إجابات من أجهزة الرقابة في كل من: الأردن والبحرين والجزائر والعراق وسلطنة عمان ومصر وقطر في حين قدمت أجهزة الرقابة في كل من: الكويت واليمن أربع مقترحات فقط والجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية مقترحين فقط واكتفى ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية بتقديم إجابات بدون مقترحات واعتذر فيها عن استضافة أي لقاء.

وتضمّنت هذه الإجابات مقترحات لتنفيذ بعض اللقاءات مع الإشارة إلى عدم تلقي استضافة لتنظيم اللقاء العلمي "الرقابة على الصناعات الاستخراجية" واللقاء التدريبي "رقابة الأداء على قطاع الاتصالات".

وبعد النقاش والتداول:

1. توجّهت اللجنة بالشكر الجزيل إلى الأجهزة المستضيفة بكل من الأردن وسلطنة عمان والبحرين كما تطوّع الجهاز الكويتي -مشكورا- لاستضافة تنظيم اللقاء العلمي "الرقابة على الصناعات الاستخراجية" عن بعد خلال شهر أكتوبر 2022 ويضمّ الجدول أسفله توضيحا لما تقرّر:

التاريخ تقديم طلب الاستضافة	الفترة المقترحة	اسم الجهاز الراغب بالاستضافة	اللقاء التدريبي أو العلمي
2022/02/08 (خلال اليوم الأول من الاجتماع رقم 19 للجنة)	أكتوبر - نوفمبر 2022 (عن بعد)	ديوان المحاسبة بدولة الكويت	اللقاء العلمي "الرقابة على الصناعات الاستخراجية"
2021/11/01	من 08 إلى 2022/05/12	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	اللقاء التدريبي "الرقابة على الاستثمارات العامة"
2021/11/10	من 06 إلى 2022/11/08	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	اللقاء التدريبي "مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة"
2021/10/14	من 10 إلى 2022/04/12 (عن بعد)	ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين	اللقاء التدريبي "تدقيق إيرادات الجمارك"

2. وتقرر الطلب من الأمانة العامة إعادة تعميم طلب التعبير عن الرغبة في استضافة اللقاء التدريبي "رقابة الأداء على قطاع الاتصالات" على الأجهزة الأعضاء مرة أخرى وانتظار ردّها.
3. كما اعتمدت اللجنة الخطة التفصيلية لعام 2022 وفقا لذلك (مرفق 3)،

وتوصي اللجنة بعرض الخطة التفصيلية لعام 2022 على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الخامس: متابعة توصيات التدريب لسنتي 2019 و2020

نص قرار المجلس التنفيذي رقم 2021/264 م.ت (57)، الصادر عن اجتماعه السابع والخمسين المنعقد بتونس يومي 18 و19/03/2019، في النقطة الثالثة من الفقرة الثانية على "متابعة مدى تفعيل المهارات التي اكتسبها المشاركون من قبل أجهزتهم". وبناء عليه، تولت الأمانة العامة تعميم خطاب على الأجهزة الأعضاء أرفقته التوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والتدريبية المبرمجة ضمن خطة عمل 2020، والتي تواصل تنفيذها إلى الربع الأول من سنة 2021، المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي ضمن قراره رقم 2021/313 م.ت (62) فتلقت إجابات الأجهزة الأعضاء بكل من البحرين، الجزائر، الكويت، اليمن، سوريا، ومصر. كما عممت الأمانة العامة في وقت سابق توصيات اللقاءات التدريبية والعلمية التي نفذت في إطار خطة العمل لعام 2019 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في قراره رقم 2020/298 (م.ت 61) فتلقت إجابات الأجهزة الأعضاء بكل من: الأردن والبحرين والكويت وسلطنة عمان وسوريا وقطر ومصر.

وبعد النقاش والتداول اتفق أعضاء اللجنة على اعتمادها وعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.
(مرفق 4)

البند السادس: متابعة تنفيذ خطة التعلم الإلكتروني

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2021/313 م.ت (62) الصادر عن اجتماعه الثاني والستين المنعقد بالدوحة يومي 05 و06/07/2021، والذي صادق في النقطة السادسة منه على المراحل التي تمّ تنفيذها من خطة المنظمة للتعلم الإلكتروني بالإضافة إلى التوصيات والبرامج المقترحة، كما أوصى بإعداد برنامج لتدريب عدد أكبر من أخصائيي التعلم الإلكتروني ومسيري نظم التعلم لتقديم الدعم الفني عند استخدام منصة التعلم الإلكتروني (LMS). وفوض للأمانة العامة مواصلة التنسيق مع كل من ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية فتم التوصل إلى ما يلي:

- تنفيذ اللقاء التدريبي حول "رقابة الأداء" من قبل الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية عن بعد خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 2021/10/27 بالتعاون مع الأمانة العامة وتم إعداد تقرير بنتائجه والتوصيات الصادرة عنه وعرضه على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسبا بشأنه.

- تنفيذ اللقاء التدريبي حول "الرقابة على أساس المخاطر" من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين عن بعد خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 20 يناير 2022 وتم إعداد تقرير بنتائجه والتوصيات الصادرة عنه وعرضه على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنه.
- وقد أوضح الأستاذ هاني حسن بأن الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية قد استكمل إعداد المادة العلمية للقاء التدريبي حول موضوع رقابة الالتزام الذي برمج تنفيذه في إطار خطة التعلم الإلكتروني للمنظمة

وبعد التداول والنقاش بين أعضائها توصي اللجنة بعرض توصيات اللقاءين التدريبيين المعروضة عليها (مرفق 5) على المجلس التنفيذي لاعتمادها وبرمجة تنفيذ اللقاء التدريبي حول رقابة الالتزام وتفويض الأمانة العامة باستكمال عناصر الخطة التفصيلية لهذا اللقاء.

البند السابع: النظر في تقرير نتائج أعمال مجموعات التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية

عملاً بالقرار رقم 2021/313 م.ت (62) والذي اعتمد في النقطة الثامنة منه توصيات لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة بخصوص تنفيذ مقترح يتعلّق بإنشاء مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك، وقد نصت هذه التوصيات على النقاط التالية:

- استكمال إنشاء مجموعات التفكير وضبط قائمة أسماء المشاركين فيها.
- ضبط طريقة التواصل بين أعضاء مجموعات التفكير.
- تحديد نطاق ومنهجية عمل مجموعات التفكير والبرنامج الزمني لإنهاء أعمالها.
- ترأس الجهاز العراقي لمجموعات التفكير كعضو من أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية.

خاطبت الأمانة العامة الأجهزة الأعضاء في المنظمة التي أبدت استعدادها للمشاركة في هذه المجموعات وهي الأجهزة الأعضاء بكل من: سلطنة عمان ومصر وقطر وفلسطين وسوريا وقد تم عقد الاجتماع الأول عن بعد يوم 2021/08/10، برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق الذي قدم تقريراً عن نشاط الفريق إضافة إلى مسودة دليل التدقيق في ظل ظروف استثنائية وملحق استرشادي لتقنيات الفحص الرقابي في الظروف الاستثنائية وتمّ عرض هذه المخرجات على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

وبعد تقديم الفاضل/ وميض مجيد عبد الجبار، ممثل الجهاز العراقي نيابة عن الدكتور/ علي خضير رئيس مجموعة التفكير، عرضا حول مخرجات العمل المتمثلة في مسودة دليل التدقيق في ظل ظروف استثنائية وملحق استرشادي لتقنيات الفحص الرقابي في الظروف الاستثنائية واقتراح تكليف مجموعة التفكير لإعداد أدلة تفصيلية خاصة وعقد ورشة عمل (حضوريا أو عن بعد) لتقديم الدعم وشرح آليات وضع الدليل للأجهزة كما طلب دعوة بقية الأجهزة إلى التعبير عن مدى رغبتهم للانضمام إلى المجموعة.

وشكر رئيس اللجنة الجهاز العراقي على ترأس المجموعة وأثنى على جهود كل المشاركين فيها على العمل المنجز ثم أفضى التداول والنقاش بين أعضاء اللجنة إلى ما يلي:

1. إحالة مسودة دليل التدقيق في ظل ظروف استثنائية إلى لجنة المعايير المهنية والرقابية للأرابوساي واستطلاع رأيها حول مسودة الدليل خلال مدة شهر من تاريخ إحالته وفي مدى الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية في هذا الشأن ثم عرض مرئياتها على أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية لاتخاذ ما تراه مناسباً قبل رفعه إلى المجلس التنفيذي القادم للمصادقة (مرفق 6)،
2. المحافظة على مجموعة التفكير التي تم تشكيلها دون تكليفها بإعداد أدلة تفصيلية وذلك في انتظار عرض نتيجة استشارة لجنة المعايير المهنية والرقابية على الاجتماع القادم للجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

البند الثامن: النظر في التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

تولت الأمانة العامة للمنظمة مواصلة تنفيذ خطتها في مجال الصناعات الاستخراجية وقد قامت في هذا المجال بما يلي:

- ترجمة دليل المراجع في الصناعات الاستخراجية (El auditor toolkit)،
 - المشاركة باجتماع لجنة القيادة لمجموعة عمل الانتوساي للرقابة على الصناعات الاستخراجية،
 - مواصلة تنفيذ برنامج الرقابة التعاونية.
- وقدمت إلى اللجنة تقريراً عن أعمال المنظمة العربية في إطار تنفيذ خطة عملها حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية لاتخاذ ما تراه مناسباً.

وبعد النقاش والتداول اعتمدت اللجنة التقرير المنجز حول أعمال المنظمة العربية في إطار تنفيذ خطة عملها بالصناعات الاستخراجية كما أوصت برفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة (مرفق 7).

البند التاسع: النظري في نتائج اللقاء التدريبي حول "التقييم الذاتي للنزاهة (انتوسنت) الذي نظمه ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق

تنفيذا للقرار رقم 2021/313 م.ت (62) الذي اعتمد في النقطة الثانية عشر منه المراحل التي تم إنجازها للإعداد لتنفيذ ورشة العمل حول "التقييم الذاتي للنزاهة - انتوسنت -"، ووافق على مذكرة المفاهيم المتعلقة بها وفق التعديلات المقترحة من ديوان المحاسبة بالكويت، وفوض الأمانة العامة استكمال عناصر الخطة التفصيلية للورشة (التنفيذ الحضوري أو عن بعد وعدد المشاركين من الأسوساي).
ونظم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بالتعاون مع الأمانة العامة للقاء التدريبي أنف الذكر خلال الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2021 وتم إعداد تقرير عُرض على أنظار أعضاء اللجنة لاتخاذ ما يرونه مناسباً بشأنه.

- وبعد شكر رئيس اللجنة الجهاز العراقي على مجهوداته والأخذ بملاحظات الأعضاء الكرام، أوصت اللجنة بما يلي:
1. عرض التوصيات الواردة بالتقرير (مرفق 8) حول نتائج اللقاء التدريبي المتعلق بموضوع التقييم الذاتي للنزاهة (انتوسنت) على المجلس التنفيذي لاعتمادها.
 2. إحالة توصيات اللقاء الى ممثل اللجنة في فريق عمل اعداد المخطط الاستراتيجي لأخذها بالاعتبار أثناء اعداد المخطط الاستراتيجي،
 3. طلب توجيه الأمانة العامة لمكتوب شكر إلى المدربين الدوليين وتثمين مشاركتهم مع المنظمة العربية في هذا اللقاء.

البند العاشر: النظري في نتائج اللقاء التدريبي حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث" التي نفذها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية.

تنفيذا للنقطة الثانية من القرار رقم 2021/313 م.ت (62)، الصادر عن الاجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي المنعقد بالدوحة يومي 05 و06/07/2021، بخصوص متابعة تنفيذ لقاء تدريبي عن بعد حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث"، والتي سبق للديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية تنفيذها حضورياً خلال العام 2019، وأبدى استعدادة لتحويلها إلى دورة تعلم إلكتروني. وعملاً بتوصية المجلس التنفيذي تم التنسيق بين الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والأمانة العامة وتنفيذ اللقاء التدريبي أنف الذكر عن بعد خلال الفترة الممتدة من 11/29 إلى 2021/12/01، وأعد تقريراً تم عرضه على اللجنة.

وأوصت اللجنة بعد التشاور بعرض التوصيات المضمنة بالتقرير (مرفق 9) على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند الحادي عشر عرض أهم المحاور الفنية موضوع اهتمام اللجنة التوجيهية للجنة تنمية القدرات بالانتوساي في اجتماعها العشرين

عقدت اللجنة التوجيهية للجنة تنمية القدرات للانتوساي اجتماعها السنوي عن بعد وذلك يوم 29 سبتمبر 2021 وحضر هذا الاجتماع عن المنظمة العربية ممثل عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بصفته رئيس لجنة تنمية القدرات للمنظمة العربية وممثل عن الأمانة العامة. وأعدت الأمانة العامة تقريراً حول الاجتماع تمّ عرضه على أعضاء اللجنة.

واطّلت اللجنة على التقرير المعروض وصادقت عليه وأوصت بتعميمه على كل الأجهزة الأعضاء للاطلاع والاستفادة (مرفق 10).

البند الثاني عشر: النظر في نتائج مسابقة البحث العلمي الثالثة عشر في مجال البحث العلمي وتعيين الفائزين فيها

أ- المسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي:

تضمن برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات 2020-2022 الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة بدولة قطر خلال الفترة من 12 إلى 14/11/2019 تنظيم المسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي حول المواضيع الثلاثة التالية:
الموضوع الأول: تقنيات تحليل ورقابة البيانات الضخمة.

الموضوع الثاني: دور الأجهزة العليا في الرقابة على التحول من موازنة الوسائل (البود) الى موازنة البرامج.

الموضوع الثالث: دور الأجهزة العليا في الرقابة على الاستثمارات العامة.

ونظراً للظروف الاستثنائية الخاصة بجائحة كورونا تقدم ديوان المحاسبة بدولة قطر بمقترح إضافة الثلاث مواضيع التالية:

الموضوع الرابع: الدروس المستفادة من خلال مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا.

الموضوع الخامس: الحصول على أدلة الاثبات عند تنفيذ مهام الرقابة عن بعد.

الموضوع السادس: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية.

وتم اعتماد مقترح الجهاز القطري من قبل المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الواحد الستين المنعقد عن بعد يومي 11/30 و 01/12/2020 وتشكيل لجنة تقويم للبحوث خلال نفس الاجتماع. وتلقت الأمانة العامة 90 بحثاً تولت إرسالها إلى أعضاء لجنة التقويم وتلقت الردود التالية:

- تقويم جميع البحوث من قبل أعضاء لجنة التقويم بكل من الأجهزة التالية: ليبيا ومصر وفلسطين واليمن،

- الجهاز العراقي: لم يتم بتقويم بحث نظرا لمخالفته الشرط الثامن من شروط مسابقة البحث العلمي،
- الجهاز الكويتي: لم يتم بتقويم نفس البحث إضافة إلى بحث آخر نظرا لمخالفتهما نفس الشرط أعلاه،
- الجهاز التونسي: لم يتم تسلم نتائج التقويم بعد.

وبعد النقاش والتداول والتصويت أوصت اللجنة بما يلي:

1. إلغاء البحثين المخالفين للشرط الثامن لمسابقة البحث العلمي،
2. تأجيل النظر في نتائج المسابقة إلى حين استكمال جمع كل نتائج التقويم وإمهال الجهاز التونسي شهرا إضافيا لتقديم نتائجه،
3. عرض النتائج حال استكمالها على مصادقة اللجنة في اجتماعها القادم تمهيدا لاعتمادها من المجلس التنفيذي القادم،
4. دراسة قواعد مسابقة البحث العلمي لتتضمن توضيحا للقرار الذي يجب اتخاذه عند التأخر في الإدلاء بالنتائج.

ب-اختيار أحسن مقال نشر بمجلة الرقابة المالية بين الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة للجمعية العامة:

في نطاق تشجيع العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة على البحث العلمي وحثهم على الكتابة ونشر المقالات في مجلة الرقابة المالية، قرر المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن عشر أن "تنشئ المنظمة جائزة مالية تمنح مرة كل دورة عادية للجمعية العامة لصاحب أحسن مقال أو بحث ينشر في المجلة خلال السنوات الثلاث السابقة للدورة. وحددت قيمة هذه الجائزة بمبلغ خمسمائة دولار أمريكي. وتتولى لجنة تقويم البحوث الخاصة بمسابقة البحث العلمي اختيار أحسن موضوع للفوز بالجائزة مستندة في ذلك على أسلوب ومعايير التقويم المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين المنعقد بالجمهورية التونسية يومي 28 و29/03/2018.

وأقرز تفرغ نتائج التقويم التي تسلمتها الأمانة من أعضاء لجنة التقويم بخصوص المقالات المحررة التي نشرت في المجلة منذ عدد كانون الأول 2019 إلى غاية عدد يونيو/ حزيران 2021 إلى تحصيل مقال "محكمة المحاسبات التونسية تؤسس لعلاقة مستدامة مع البرلمان" للأستاذتين / أمال اللومي البواب ومنى المسدي من محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية على أعلى مجموع من لجنة التقويم.

وبعد النقاش بين أعضائها الكرام، أوصت اللجنة بعرض المقال الفائز "محكمة المحاسبات التونسية تؤسس لعلاقة مستدامة مع البرلمان" للأستاذتين / أمال اللومي البواب ومنى المسدي من محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية على المجلس التنفيذي لاعتماده كأحسن مقال نُشر بمجلة الرقابة المالية بين الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة للجمعية العامة (مرفق 11).

البند الثالث عشر: استكمال دراسة مقترحات الأجهزة حول المحاور الفنية التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع السنوي عن بعد للجنة تنمية القدرات للإنتوساي، والنظر في رأي رئيس اللجنة حول هذه المقترحات

تنفيذا للقرار رقم 2021/313 م.ت (62) الصادر عن الاجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي المنعقد بالدوحة يومي 05 و2021/07/06، وتحديد النقطة الحادية عشر منه، والتي كلف فيها المجلس اللجنة بالمنظمة باستكمال دراسة مقترحات الأجهزة حول المحاور الفنية التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع السنوي عن بعد للجنة تنمية القدرات للإنتوساي وعرض نتائج ذلك على المجلس في اجتماعه القادم.

تولت الأمانة العامة ارسال مقترحات الأجهزة حول المحاور الفنية المذكورة إلى رئاسة اللجنة للاطلاع عليها وبعد استكمال دراستها واستلام عدد من المقترحات (مرفق 12 مرثيات الأجهزة ومقترحات رئاسة اللجنة-)، وأوصت اللجنة بعد المداولة والنقاش بما يلي:

1. تعميم الموضوعات والمقترحات للاستفادة الأجهزة الاعضاء،
2. إحالة الدراسة والمقترحات الى ممثل اللجنة في فريق عمل اعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 لآخذها بالاعتبار أثناء اعداد المخطط الاستراتيجي،

البند الرابع عشر: النظر في إنجازات الخطة التشغيلية لعام 2021 وإعداد تقرير نشاط اللجنة لسنة 2021.

في إطار الالتزام بما ورد بالمادة 26 من النظام الاساسي للمنظمة، تتولى كل لجنة رفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي.

وحيث تولت اللجنة في اجتماعها الثامن عشر توزيع أنشطتها التي سيتم إنجازها خلال سنة 2021، وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه.

وحيث صادق المجلس التنفيذي للمنظمة من خلال قراره رقم 2021/313 م.ت (62) على الخطة التشغيلية لسنة 2021.

وأعدت الأمانة العامة مدى التقدم في انجاز الأنشطة والمشاريع المنوطة بعهدة اللجنة وفق ما توفر لديها من بيانات وعرضت الأمر على اللجنة بغاية:

1. استكمال جداول الإنجازات خاصة فيما يتعلق بتحقيق المؤشرات وأسباب عدم تنفيذ بعض المشاريع والحلول المقترحة لتجاوز الوضعية

2. المصادقة على نتائج أعمال الخطة التشغيلية لعام 2021

3. تكليف عضو أو فريق من بين أعضائها لإعداد تقرير نتائج أعمالها تمهيدا لرفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

وبعد النقاش والتداول قرّرت اللجنة ما يلي:

1. تأجيل الأولوية الفرعية (2.3) حول دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع أصحاب المصالح لإرساء مفهوم الاستقلالية إلى الربع الأخير من عام 2022 والطلب من الأمانة العامة مخاطبة مبادرة تنمية الإنتوساي للنظر في مدى إمكانية التنفيذ عن بعد.

2. اعتماد نتائج أعمال الخطة التشغيلية لعام 2021 (مرفق 13).

3. تكليف رئاسة اللجنة لإعداد تقرير نتائج أعمالها لعام 2021 تمهيدا لرفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الخامس عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2022

أعدت اللجنة في اجتماعها الخامس عشر خطة المشاريع المبرمج تنفيذها خلال الفترة 2020-2022 والتي من خلالها تم إعداد الخطط التشغيلية لسنتي 2020 و 2021. وتبعا لذلك أعدت الأمانة العامة مسودة الخطة التشغيلية لعام 2022 وفقا لخطة المشاريع المشار إليها آنفا والمشاريع المؤجلة من سنة 2021 وعرضت الأمر على أعضاء اللجنة لاستكمال عناصر الخطة التشغيلية لسنة 2022 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه.

وبعد التداول والنقاش:

1. اعتمدت اللجنة المسودة المعروضة عليها وتعمّدت رئاسة اللجنة باستكمال عناصر الخطة التشغيلية لسنة 2022 وفق النموذج المقترح وملاحظات الأعضاء خلال الاجتماع وإيفاء الأمانة العامة بها قبل انعقاد اجتماع لجنة المخطط الاستراتيجي بداية الأسبوع القادم للتداول فيها،

2. وأوصت اللجنة بتكليف الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء الراغبة في تنفيذ المشروعات التالية المتعلقة بالأولوية الثالثة وتقديم مذكرة مفاهيم التالية: (3.2.1) أو (3,2,3) و (3,3,1) على أن يتم عرضها في الاجتماع القادم، ومتابعة الجهاز المصري الذي سيقوم بتنفيذ المشروع (3.2.2) لموافاة الأمانة العامة بموقف التنفيذ،

3. كما أوصت بعرض الخطة التشغيلية لسنة 2022 (مرفق 14) على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند السادس عشر: النظر في تقرير نشاط ممثل اللجنة في الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي

للفترة 2023-2028 حول التقدم في إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة

عملا بالقرار رقم 2021/313 م.ت (62)، الصادر عن الاجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي المنعقد بالدوحة يومي 05 و2021/07/06، الذي رحب في النقطة الثالثة عشرة منه بتعيين الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ممثلا للجنة ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028، وجهت الأمانة العامة خطابا للجهاز المذكور الذي أفادها بالتقرير الذي تم عرضه على أعضاء اللجنة الموقرة لإبداء الرأي.

وبعد تقديم عرض من الأستاذ هاني حسن محمد -مشكورا- حول الأنشطة الرئيسية التي شارك فيها واطلاعها على التقرير (مرفق 15)، تقدّم رئيس اللجنة بالشكر إلى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية واعتمدت اللجنة ما جاء فيه وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي للإحاطة.

البند السابع عشر: النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار SAI PMF

عملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/264 م.ت (57) وقراره رقم 2021/314 م.ت (62)، قامت الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة لإفادتها بأخر تقرير عن قياس الأداء حسب إطار (SAI-PMF). كما طلبت منها إفادتها بخططها التفصيلية المتعلقة بإرساء المعايير غير المستوفاة، لتكوين قاعدة بيانات لدى المنظمة بالوضع الراهن والخطط المستقبلية للأجهزة الأعضاء بحيث يمكن متابعة المنجز منها مستقبلا. وقد تلقت إجابات من الأجهزة الرقابية بكل من قطر وفلسطين وسوريا والسودان ومصر وتونس والمغرب والكويت والعراق وعرضها على اللجنة.

وبعد التداول والنقاش اعتمدت اللجنة الإجابات وتوصي بالمتابعة من قبل الأمانة العامة.

البند الثامن عشر: النظر في تقدّم مذكرة مفاهيم تقرير أداء الأجهزة

أقرّ المجلس التنفيذي ضمن قراره 2021/314 م.ت (62) توصية لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اعتماد المراحل المنجزة لإعداد التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة استنادا إلى إطار SAIPMF وذلك بناءً على مذكرة المفاهيم التي أعدتها الأمانة العامة للغرض.

وحيث التزمت الأمانة العامة ضمن مذكرة المفاهيم الخاصة بالمشروع بأنه سيتم العمل على موافاة لجنة تنمية القدرات المؤسسية بتقرير عن تقدّم الأعمال بكلّ اجتماع لها. شرعت الأمانة العامة للمنظمة في تنفيذ هذا المشروع من خلال اختيار أعضاء الفريق الإقليمي وتحديد منهجية عمل الفريق المتكوّن من 8 أعضاء من ذوي الخبرة من 8 أجهزة أعضاء بالمنظمة بكلّ من المغرب والعراق وليبيا وفلسطين والسودان والكويت وسلطنة عمان وتونس والذين تولّوا اعداد المسودة الأولى من الإطار المختصر عبر تخفيف الأسئلة/المتطلبات بالإطار المرجعي لقياس الأداء SAI-PMF. وتولّت الأمانة العامة مهامّ التنسيق بين أعضاء الفريق الإقليمي وأشغال ضمان الجودة وأعدت مشروع الإطار المختصر الذي أصبح يتضمن 338 متطلباً بعد أن كانت 561 متطلباً في الإطار الأصلي أي بنسبة محافظة على المتطلّبات قاربت 60 بالمائة من الإطار الأصلي. وعرضت مشروع الإطار المختصر على اللجنة لاقتراح التعديلات التي تراها مناسبة واعتماده.

وأطلعت اللجنة على مشروع الإطار المختصر (مرفق 16) واعتمده وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي للمصادقة على مسودة الإطار المختصر والإذن بتعميمه على جميع الأجهزة لإبداء الرأي حوله ودراسة المقترحات من قبل الفريق الإقليمي.

البند التاسع عشر: النظر في التقدم بالإعداد للمؤتمر الدوري بين المنظمة العربية والأوروساي المزمع عقده خلال سنة 2022

عملاً بالقرار رقم 2021/313 م.ت (62) للمجلس التنفيذي المتعلق بالموافقة على عقد المؤتمر العلمي السادس الأوروساي-الأرابوساي خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 مايو 2022 بكييف حول موضوع " رقابة الأجهزة العليا للرقابة على فعالية سياسات التغير المناخي " واعتماد توصية اللجنة بتكليف ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين بتولّي مهام الإشراف والتنفيذ بالتنسيق مع الأمانة العامة وعرض تجربته في مجال "التدقيق على إجراءات الحدّ من تلوث الهواء".

وتبعاً للانتهاء من الأعمال التحضيرية لهذا اللقاء المشترك من حيث:

- الاتفاق على المشروع النهائي لمذكرة المفاهيم (Concept Note) والجدول الزمني (Agenda) لهذه التظاهرة،
- الاتفاق على النسخة النهائية للاستبيان التي تهدف إلى تلقي مقترحات الأعضاء في الأرابوساي والأوروساي حول المواضيع التي سيتم تدارسها والورشات التي يرغب كل جهاز في تنشيطها أو المشاركة فيها فضلاً عن الجوانب التنظيمية الأخرى.

وحيث تمّ إعلام اللجنة أنّ بعض النقاط التنظيمية الأخرى مازالت محلّ نقاش وهي تتمثّل في:

- التّظّر في إمكانية إجراء تغيير في كيفة تنظيم فعاليات المنتدى المشترك من خلال اعتماد الحضور عن بعد تبعاً لمستجدات الوضع الصحي على الساحة الدولية،
- إمكانية إحداث فريق عمل مشترك لإعداد دليل حول "رقابة الأجهزة العليا للرقابة على فعالية سياسات التغيير المناخي".

وبعد التداول تم الاتفاق على ما يلي:

1. اطّلت اللجنة على ما تمّ إنجازه وأوصت باقتراح تثبيت موعد المنتدى المشترك وتنفيذ فعالياته من خلال اعتماد الحضور عن بعد ورفع توصيتها إلى المجلس التنفيذي للمصادقة.
2. إحالة المقترح الثاني المتعلق بإمكانية إحداث فريق عمل مشترك لإعداد دليل حول "رقابة الأجهزة العليا للرقابة على فعالية سياسات التغيير المناخي" إلى لجنة المعايير المهنية والرقابية ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للنظر فيه.

البند العشرون: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاه مع الأوساي

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم 2021/313 م.ت (62) خطة العمل مع الأوساي المبرمجة تنفيذها خلال عام 2021. وفي هذا الإطار شاركت خمسة أجهزة من الأوساي للمشاركة في ورشة العمل حول موضوع التقييم الذاتي للنزاهة. كما شارك ممثلين عن الجهازين المصري والجزائري في لقاء تدريبي نظمته الأوساي حول تأثيرات العمل الرقابي.

وتمت إفادة اللجنة أنّه فيما يتعلق بالندوة المشتركة المزمع تنظيمها بين الأرابوساي والأوساي حول موضوع "تحديات التدقيق في القطاع العمومي في فترة ما بعد جائحة كوفيد 19" فقد تواصلت تنسيق الأعمال التحضيرية بين الأمانة العامة للمنظمة والأمانة العامة للأوساي وكذلك الجهاز الأعلى للرقابة بمملكة تايلاندا بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي للأوساي. غير أنّه تمّ تأجيل عقد الندوة التي كانت مبرمجة يوم 29 نوفمبر 2021 إلى يوم 19 يناير 2022 ليتم طلب تأجيلها مجدداً دون تحديد موعد جديد وذلك لعدم إتمام التحضيرات. ولم يتم إلى حدود 18 يناير 2022 موافاة الفريق الممثل للأرابوساي بالمشروع النهائي لمذكرة المفاهيم والجدول الزمني لهذه التظاهرة رغم تولي ممثلو الأرابوساي مدّ الأطراف المذكورة كتابياً بالملاحظات التي يتعين الوقوف عليها من أجل توفير أفضل ظروف نجاح تنظيم هذه التظاهرة العلمية.

وتوصي اللجنة بمتابعة الفريق الممثل للمنظمة العربية تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاه مع الأوساي وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة والنظر في إمكانية التنفيذ عن بعد ورفع الأمر إلى المجلس التنفيذي للمصادقة.

البند الواحد والعشرون: اختيار موضوع الندوة التي تنظم خلال الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للمنظمة.

نص قرار الجمعية العامة رقم 2013/33 (11) على "تنظيم ندوة خلال الجمعية العامة (...) على أن يتولى الجهاز المستضيف للجمعية العامة اقتراح موضوع الندوة بعد التنسيق مع الأمانة العامة والأجهزة الأعضاء واعتماده من قبل المجلس التنفيذي...". واستنادا إلى ذلك، اقترح الديوان العام للمحاسبة بالملكة العربية السعودية الذي سيستضيف الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة أن يكون موضوع الندوة الفنية "التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وآثاره على العمل الرقابي الحكومي" وأن يتم تناوله من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: أهداف وغايات التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في تحسين أداء المالية العامة.
- المحور الثاني: آثار التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي على العمل الرقابي الحكومي: الفرص والتحديات.

- المحور الثالث: خارطة الطريق لتحقيق التميز في تطوير منهجيات العمل وبناء القدرات: الحلول والأساليب.

ووافقت الأجهزة بكل من: الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسودان وسوريا والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وتونس وفلسطين (مع تقديم ملاحظات) على المقترح الذي قدمه الجهاز السعودي. فيما لم تتلقى الأمانة العامة إجابة بهذا الخصوص من الأجهزة بكل من: جيبوتي والصومال وسلطنة عمان وجمهورية القمر.

وأوصت اللجنة بالموافقة على الموضوع المقترح ومحاوره كما أوصت بعرضه على المجلس التنفيذي لاعتماده.

البند الثاني والعشرون: إعداد النظام الداخلي للجنة :

نصت المادة السادسة النقطة الخامسة من اللائحة التنظيمية للجنة على أن "اللجنة أن تضع لها نظاما داخليا. وتبعا لذلك أعدّ رئيس اللجنة -مشكورا - مشروع نظام داخلي وتم عرضه على اللجنة،

وبعد التداول والنقاش أوصت اللجنة بالأخذ بالمرئيات التي تم إعدادها من طرف الأمانة العامة وملاحظات الأعضاء الكرام ودراستها من قبل رئاسة اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة ثم عرض المسودة الجديدة على أنظار اللجنة في اجتماعها القادم.

البند الثالث والعشرون: ما يستجد من الأعمال

بناء على طلب الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الإنتوساي من رئاسة اللجنة السماح إليه بالتدخل لتقديم عرض حول مبادرات التعاون الحالية والجديدة لمبادرة تنمية الإنتوساي، شكر ممثل المبادرة اللجنة على الجهود المبذولة من قبل كافة أعضائها والأمانة العامة وقدم عرضه الذي شمل لمحة حول:

أ- مبادرات التعاون الحالية التي تتمثل في:

- استراتيجية قياس الأداء والإبلاغ

- الرقابة على الغاية 3.د

- الرقابة على تمويلات الطوارئ ذات الصلة بكوفيد-19

ب- المبادرات الجديدة وهي:

- إدارة المخاطر والأزمات (CRISP)

- تكنولوجيا المعلومات والتواصل (Picture)

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي (LOTA)

- التدقيق من أجل مستقبل متكافئ (Equal Future Audits)

- دورات لرؤساء الأجهزة (Mastry)

- التعليم المهني لمدقي الأجهزة (PESA)

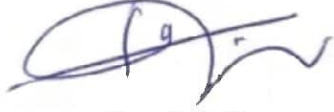
- استقلالية الأجهزة (SAI Independance)

وأثنت اللجنة على العرض المقدم من الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق وأوصت بتشجيع الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية على المشاركة في هذه المبادرات كلما اقترح عليها ذلك.

البند الرابع والعشرون: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة

يتمّ تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة لاحقا بعد التشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

مقررا للجنة



فاطمة عطار

رئيس اللجنة

14/04/2023
محمد بن سعيد بن سليمان النيماني